A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/PBC/33/2 REV.
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 6 أغسطس، 2021

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثالثة والثلاثون
جنيف، من 13 إلى 17 سبتمبر 2021

تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

من إعداد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

1. تحتوي هذه الوثيقة على "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة" (اللجنة الاستشارية)، الذي أعدّته اللجنة الاستشارية وغطت فيه الفترة من 24 أبريل 2020 إلى 9 يوليو 2021.

2. وفيما يلي فقرة القرار المقترحة:

3. *أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علما بتقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (الوثيقة WO/PBC/33/2 Rev.).*

[يلي ذلك تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة]

التقرير السنوي للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة
عن الفترة من 24 أبريل 2020 إلى 9 يوليو 2021

[28 يوليو 2021]

المحتويات

أولا. مقدمة 3
ثانيا. الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب العمل 3
ثالثا. المسائل المناقشة والمستعرضة 4
ألف. الرقابة الداخلية 4
باء. التدقيق الخارجي 6
جيم. التقارير المالية 6
دال. إدارة المخاطر والضوابط الداخلية 7
هاء. تنفيذ توصيات الرقابة 9
واو. الأخلاقيات وأمين المظالم 9
زاي. مسائل أخرى 10
رابعا. الملاحظات الختامية 11

أولا. مقدمة

1. تُقدِّم لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية)، وفقا لاختصاصاتها، تقريرا سنويا إلى لجنة البرنامج والميزانية (لجنة الميزانية) وإلى الجمعية العامة للويبو.

2. وأُنشئت اللجنة الاستشارية في عام 2005. وهي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للويبو ولجنة الويبو للميزانية. وهي لجنة خبراء استشارية مستقلة تساعد الجمعية العامة للويبو ولجنة الويبو للميزانية في أداء مسؤولياتهما الرقابية.

3. ويغطي هذا التقرير الفترة من 24 أبريل 2020 إلى 9 يوليو 2021. ويُقدِّم القسم الثاني منه لمحة عامة عن الدورات الفصلية للجنة الاستشارية وتشكيلها وأساليب عملها. ويُقدِّم القسمُ الثالث تفاصيل المسائل التي ناقشتها واستعرضتها اللجنة الاستشارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانيا. الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب العمل

الدورات الفصلية

4. عقدت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خمس دورات فصلية: من 29 يونيو إلى 3 يوليو 2020 (الدورة السابعة والخمسون)؛ ومن 1 إلى 4 سبتمبر 2020 (الدورة الثامنة والخمسون)؛ ومن 7 إلى 11 ديسمبر 2020 (الدورة التاسعة والخمسون)؛ ومن 22 إلى 26 مارس 2021 (الدورة الستون)؛ ومن 5 إلى 9 يوليو 2021 (الدورة الحادية والستون). وعقدت جميع الدورات بصيغة افتراضية بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتمشيا مع اختصاصاتها، عقدت اللجنة اجتماعات إعلامية مع ممثلي الدول الأعضاء بعد جميع الدورات، باستثناء الدورة الثامنة والخمسين نظرا لتضارب الجدول الزمني. وتُنشر جميع تقارير الدورات على موقع الويبو الإلكتروني.

تشكيل اللجنة الاستشارية وإجراء اختيار الأعضاء الجدد

5. تتألف اللجنة الاستشارية من سبعة أعضاء ينتمون إلى مجموعات الويبو الإقليمية. ويعمل الأعضاء بصفتهم الشخصية وبشكل مستقل عن الدول الأعضاء. وانتخبت اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين المعقودة في ديسمبر 2020، وفقا لاختصاصاتها ونظامها الداخلي، السيدة تاتيانا فاسيليفا في منصب الرئيسة والسيد بيرت كوبينز في منصب نائب الرئيس. وتولى السيد موكيش أريا رئاسة الدورات السابعة والخمسين والثامنة والخمسين والتاسعة والخمسين.

6. ووفقا لعملية الاختيار الوارد وصفها في الفقرة 28 من الوثيقة WO/GA/39/13، تتألف اللجنة الاستشارية حاليا من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- السيدة تاتيانا فاسيليفا، الرئيسة (مجموعة دول آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية)؛
- والسيد بيرت كوبينز، نائب الرئيس (المجموعة باء)؛
- والسيد موكيش آريا (مجموعة آسيا والمحيط الهادئ)؛
- والسيد إيغور لودبورز (مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق)؛
- والسيدة ماريا فيسين ميلبورن (مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي)؛
- والسيد عثمان شريف (المجموعة الأفريقية)؛
- والسيد زانغ لونغ (الصين).

ولا يزال التشكيل الحالي للجنة يعكس التوازن والمزج المناسب للمهارات والتخصصات والخبرات.

7. وقبل الدورة الستين، أبلغ السيد شريف اللجنة بتعيينه في منصب النائب الأول لرئيس زنجبار، اعتبارا من 1 مارس 2021. ولكن لم تصل بعد استقالته الرسمية من اللجنة.

أساليب العمل

8. إن اللجنة الاستشارية هيئة غير تنفيذية، وتقوم بإسداء مشورة الخبراء من خلال تعاونها مع المدير العام للويبو وغيره من كبار المديرين، مثل مدير شعبة الرقابة الداخلية، ورئيسة مكتب الويبو بشأن الأخلاقيات، وأمين المظالم، والمراقب المالي، والمدقق

الخارجي، وتستند تلك المشورة أساسا إلى التقارير والعروض والمعلومات المُقدمة إليها. وتُجري اللجنة أيضا مداولات داخلية بشأن المسائل ذات الصلة قبل أن تتوصل إلى تقييماتها واستنتاجاتها.

9. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالإضافة إلى بنود جدول الأعمال المعيارية، تلقت اللجنة إحاطات من الإدارة بشأن أثر كوفيد-19 واستجابة الويبو، وتحديثات من المسؤول الأمني الرئيسي بشأن الأمن وضمان المعلومات، وتحديثا من مديرة شعبة المشتريات والسفر بشأن المشتريات، ومن مدير إدارة الموارد البشرية بشأن إدارة الموارد البشرية، فضلا عن إحاطة من كبير الخبراء الاقتصاديين بشأن توقعات/تنبؤات النتائج المالية للويبو. كما تلقت اللجنة في دورتها الحادية والستين إحاطة من مساعد المدير العام لقطاع الإدارة والمالية والتسيير. وقدمت هذه الإحاطات جميعها نظرة عامة وشاملة عن وظائف الويبو وأنشطتها الموضوعية، وأتاحت للجنة استيعاب سياق مسؤولياتها الرقابية والاستشارية على نحو أحسن. التقييم الذاتي للجنة الاستشارية

10. وحدث الانتقال في الإدارة العليا للويبو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت الدورة الثامنة والخمسون للجنة آخر اجتماع مع المدير العام الخارج، الذي أعرب عن شكره العميق لدور اللجنة الاستشارية وعملها وأقر بالدور القيم الذي لعبته اللجنة الاستشارية في الويبو. وشكرت اللجنة بدورها المدير العام على قيادته وعلى علاقة العمل المتوافقة مع اللجنة طوال فترة عمله التي تبلغ 12 عاما. واجتمعت اللجنة، في دورتها التاسعة والخمسين، بالمدير العام الحالي الذي أقر بأهمية دور اللجنة في ضمان الإدارة الرشيدة في الويبو. وبعد ذلك، التقى المدير العام باللجنة في الدورتين الستين والحادية والستين.

11. وباعتبارها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للويبو ولجنة الميزانية، أقرت اللجنة الاستشارية أيضا بأهمية التعاون الجيد مع الإدارة والمدير العام.

التقييم الذاتي للجنة الاستشارية

12. تماشيا مع اختصاصاتها، أجرت اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين تقييما ذاتيا لأنشطتها من يناير 2020 إلى ديسمبر 2020. وخلصت اللجنة إلى أنها راضية عن الوظائف الاستشارية والرقابية المستقلة التي نفذت خلال عام 2020. وقيّمت اللجنة بشكل جماعي أنها عملت بفعالية في ظل الظروف غير المسبوقة.

ثالثا. المسائل المناقشة والمستعرضة

ألف. الرقابة الداخلية

التقارير السنوية لمدير شعبة الرقابة الداخلية – عاما 2019 و2020

13. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة مشروعي التقريرين السنويين لمدير شعبة الرقابة الداخلية لعامي 2019 و2020 على التوالي وقدمت تعليقات عليهما، قبل أن تضعهما الشعبة في صيغتهما النهائية وتقدمهما إلى لجنة الميزانية. وفيما يتعلق بمشروع التقرير لعام 2019، أشارت اللجنة إلى أن شعبة الرقابة الداخلية عدّلت فترة إعداد التقرير السنوي لتتماشى مع فترة البيانات المالية وبيان الرقابة الداخلية (من يناير إلى ديسمبر)، بناء على توصية من المدقق الخارجي.

خطة الرقابة الداخلية ونتائج خطة العمل

14. فيما يتعلق بخطة العمل السنوية للرقابة لعام 2020، استعرضت اللجنة تنفيذها بناء على تقارير أنشطة شعبة الرقابة الداخلية الفصلية المقدمة لكل دورة. وفي دورتها الثامنة والخمسين، أحاطت اللجنة علما بالتعديلات التي أدخلت على خطة العمل، مع مراعاة القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وفي دورتها الستين، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء أثر الجائحة على عمل شعبة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وبحسب ما ورد، حدثت بعض التأخيرات فيما يتعلق بالتعاقدات المستعان فيها بمصادر خارجية وتلك التي تضمنت أسفاراً ومقابلات مع الأشخاص الذين أجريت تحقيقات معهم. غير أن اللجنة لاحظت، بشكل عام، أن خطة عمل شعبة الرقابة الداخلية لعام 2020 تقدمت بشكل جيد.

15. وفيما يتعلق بخطة العمل السنوية للرقابة لعام 2021، لاحظت اللجنة أن تعليقاتها ومقترحاتها قد أُخذت في الاعتبار عند الانتهاء من وضع خطة العمل. وقد وضعت الخطة بما يتماشى مع الممارسات الجيدة، بما في ذلك تقييم مخاطر لشعبة الرقابة الداخلية يأخذ في الاعتبار سجلات المخاطر المؤسسية وفريق إدارة المخاطر وغيرها من المدخلات القيمة من الإدارة العليا وأصحاب المصلحة الرئيسيين والدول الأعضاء. وبالمثل، أخذت خطة عمل شعبة الرقابة الداخلية في الاعتبار خطة عمل المدقق الخارجي لتجنب الازدواجية في جهود التدقيق. كما اقترحت اللجنة أن تكون شعبة الرقابة الداخلية استباقية في المناقشات مع الإدارات الأخرى وفي الخروج باقتراحات محتملة إلى المدير العام بشأن المجالات المحتملة التي تحتاج إلى التحسين، مع مراعاة خططه الاستراتيجية.

16. وأحاطت اللجنة علما بالاتجاه التصاعدي للمهام الاستشارية في جميع الوظائف الثلاث، بسبب زيادة في الطلب من الإدارة. وطمأنت شعبة الرقابة الداخلية اللجنة إلى أن التركيز الأساسي، ولا سيما في مجال التدقيق، سيظل وظيفتها الأساسية المتمثلة في ضمان المساءلة والشفافية والحوكمة الرشيدة، مع مراعاة الموارد الإجمالية المتاحة لشعبة الرقابة الداخلية.

17. وأحاطت اللجنة علماً بنهج التقييم الذي وضعته شعبة الرقابة الداخلية باستخدام أحدث أساليب البحث في العلوم السلوكية، على النحو المشار إليه في الدورة الحادية والستين. وعرضت شعبة الرقابة الداخلية تقديم عرض إلى اللجنة الاستشارية بشأن هذا الأمر في الاجتماعات المقبلة.

ميثاق الويبو للرقابة الداخلية

18. استعرضت اللجنة التغييرات المقترحة على ميثاق الويبو للرقابة الداخلية ولم يكن لديها أي اعتراضات عليها. واختُتمت هذه المسألة عن طريق البريد الإلكتروني قبل الجلسة الحادية والستين.

التدقيق الداخلي

19. استعرضت اللجنة، مع شعبة الرقابة الداخلية والإدارة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سبعة من تقارير التدقيق الداخلي. وقد نُشرت كل هذه التقارير، باستثناء التقرير عن تدقيق إدارة أمن الفضاء الإلكتروني في الويبو، في شكل غير منقح على موقع الويبو الإلكتروني، بما يتماشى مع سياسة شعبة الرقابة الداخلية الخاصة بنشر التقارير (IOD/PP/2017).

- تقرير عن التدقيق واستعراض النزاهة بشأن مزايا الموظفين ومستحقاتهم (IA 2019-04)
- تقرير عن تدقيق عملية الإغلاق المالي (IA 2019-03)
- تثبيت تقرير أداء الويبو للثنائية 2019/2018 (VALID 2020-21)
- تقرير عن خارطة العمل الرقابي بالويبو (IA 2020-01)
- تقرير عن استعراض دورة التخطيط السنوي في شعبة الرقابة الداخلية وتحديثها (IA 2020-03)
- تقرير عن التدقيق واستعراض النزاهة في إدارة حالات الغياب (IA 2020-02)
- تقرير عن تدقيق إدارة أمن الفضاء الإلكتروني في الويبو (IA 2020-04)

20. وإضافة إلى ذلك، استعرضت اللجنة أيضا مشروع سياسة التدقيق الداخلي، ودليل التدقيق الداخلي المحدث، وسياسة النشر المنقحة لشعبة الرقابة الداخلية.

التقييم

21. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة بالاشتراك مع شعبة الرقابة الداخلية والإدارة، ستة تقارير للتقييم:

- تقرير عن تقييم البرنامج 32، نظام لشبونة (EVAL 2019-05)
- تقرير عن تقييم البرنامج 17، تعزيز القدرات على إذكاء الاحترام للملكية الفكرية (EVAL 2019-03)
- تقرير عن تقييم المكتب الإقليمي لأفريقيا (EVAL 2019-01)
- تقرير عن التقييم المسبق لإطار التعاون التقني للمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (EVAL 2020-04)
- تقرير عن تقييم شعبة الويبو للبلدان العربية (EVAL 20-02-01)
- تقرير عن تقييم ويبو ماتش (EVAL 2020-05)

التحقيقات

22. وفقا لميثاق الرقابة الداخلية، أبلغ مدير شعبة الرقابة الداخلية اللجنة في كل دورة عن حالة قضايا التحقيق واتجاهات أعدادها، ووفر توزيعا للشكاوى الواردة والشكاوى المثبتة حسب فئة سوء السلوك. وفي جميع الحالات التي تنطوي على تضارب محتمل في المصالح من جانب شعبة الرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة كل حالة بالتفصيل وقدمت المشورة إلى مدير شعبة الرقابة الداخلية وفقا لذلك.

23. وأعربت اللجنة عن ارتياحها لملاحظة أن محققي شعبة الرقابة الداخلية تلقوا برامج تدريبية وجيهة وأن موظفي الويبو شاركوا أيضا في برامج تدريبية توعوية إلزامية بشأن الاحتيال، تحت إشراف شعبة الرقابة الداخلية ومكتب المراقب المالي، وبرنامج التدريب على منع التحرش الجنسي، تحت إشراف شعبة الرقابة الداخلية وشعبة إدارة الموارد البشرية.

24. وفي الدورة الحادية والستين، أبلغت شعبة الرقابة الداخلية اللجنة بأنه حتى 15 يونيو 2021، كانت هناك 13 قضية تحقيق معلقة، واحدة منها قيد التقييم الأولي، وثماني قيد التحقيق الكامل وأربع قضايا معلقة. وعلمت اللجنة بأنه من بين 13 قضية معلقة،

سُجلت واحدة في عام 2016 واثنتان في عام 2019 وثلاث في عام 2020 وسبع في عام 2021. ووفقا لميثاق الرقابة الداخلية، وفي الحالات التي تنطوي على تضارب محتمل في المصالح من جانب شعبة الرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة كل قضية بالتفصيل وقدمت المشورة إلى مدير شعبة الرقابة الداخلية والموظفين الآخرين.

تقييمات الجودة الخارجية - وظيفتا التدقيق الداخلي والتحقيق

25. استعرضت اللجنة نتائج تقييمات الجودة الخارجية لوظيفتي التدقيق الداخلي والتحقيق التي أجريت في عام 2020. وفيما يخص وظيفة التدقيق الداخلي، لاحظت اللجنة الاستنتاج العام الذي يفيد بأن شعبة الرقابة الداخلية تمتثل عموما للعناصر الإلزامية للإطار الدولي للممارسات المهنية الصادر عن معهد المدققين الداخليين وميثاق الويبو للرقابة الداخلية. ونُشر التقرير النهائي، الصادر في نوفمبر 2020، على موقع الويبو الإلكتروني العام. وفيما يتعلق بوظيفة التحقيق، لاحظت اللجنة أيضا الاستنتاج الوارد في التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2020 والذي يفيد بأن شعبة الرقابة الداخلية تمتثل عموما لمعايير الممارسة المعمول بها. ونوقشت جميع التوصيات الواردة في التقريرين بالتفصيل وقدمت اللجنة المشورة وعرضت اقتراحات للتنفيذ.

باء. التدقيق الخارجي

26. اجتمعت اللجنة بممثلي المدقق الخارجي، والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات بالمملكة المتحدة في جميع الدورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بحضور إدارة الويبو. كما عقدت اللجنة جلسات خاصة مع الممثلين المذكورين.

27. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة نتائج تدقيق البيانات المالية للويبو لعام 2019 ولاحظت الآراء غير المشفوعة بتحفظات بشأن البيانات المالية والامتثال للقواعد النظامية. كما استعرضت اللجنة خطة البيانات المالية للويبو لعام 2020 والتقدم المحرز بشأنها ونتائج تدقيقها. واستعرضت اللجنة، في دورتها الحادية والستين، نتائج تدقيق البيانات المالية للويبو لعام 2020. وأعربت اللجنة عن سرورها لملاحظة أن الويبو تلقت رأيا غير مشفوع بتحفظات، ودون تعديل بشأن البيانات المالية لعام 2020. ولاحظت اللجنة استنتاج المدقق الخارجي الذي يفيد بأن البيانات المالية للويبو لا تزال ذات جودة عالية ومدعومة بأنظمة سليمة للرقابة الداخلية والإبلاغ. كما أحاطت اللجنة علما بالبيان الإضافي الوارد في شهادة المراجعة والمتعلق بالرأي بشأن الامتثال للقواعد النظامية.

28. ومن بين المسائل المهمة التي نوقشت بين اللجنة والمدقق الخارجي ما يلي: "1" فيما يتعلق بتقييم لجنة الميزانية للمكاتب الخارجية (على النحو المطلوب بموجب قرار الجمعية العامة للويبو في عام 2015) - أعرب المدقق الخارجي عن استعداده للمساهمة في استعراض مشروع الاختصاصات لهذا التقييم، إذا طلبت لجنة الميزانية من المدقق الخارجي القيام بذلك؛ "2" فيما يتعلق باقتراح اللجنة الاستشارية بأن يكون أساس الرأي بشأن الامتثال للقواعد النظامية المتعلق بالأنظمة المالية أكثر وضوحا وصرامة - أكد المدقق الخارجي للجنة الاستشارية أنه بينما سيتم إصدار رأي مراجعة واحد بشأن البيانات المالية لعام 2020، فإنه سيتضمن الصيغة المناسبة بشأن امتثال المعاملات المالية للقواعد النظامية. وأُحيط علما بذلك في الدورة الحادية والستين للجنة؛ "3" فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في التقرير عن تقييم الجودة الخارجية لوظيفة المراجعة الداخلية - أعرب المدقق الخارجي عن دعمه، ولا سيما فيما يتعلق بمتطلبات إبداء رأي مراجعة سنوي بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية، حيث كان ذلك أيضا إحدى توصيات المدقق الخارجي في الماضي.

29. وأعربت اللجنة، في دورتها الحادية والستين، عن قلقها البالغ إزاء كيفية حساب التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ولماذا لم يؤكد المدقق الخارجي على هذه المسألة في رأيه المتعلق بالتدقيق، حيث زادت الالتزامات بمقدار 139.1 مليون فرنك سويسري. ولوحظ أن الزيادة ترجع أساسا إلى تغيير في تقدير أثر التكاليف الطبية المستقبلية. وأوضح ممثل المدقق الخارجي أن عتبة اتخاذ القرار بشأن "التركيز على مسألة ما" مرتفعة للغاية وأن ذلك لم يتحقق في حالة الويبو، من وجهة نظرهم.

جيم. التقارير المالية

البيانات المالية للويبو – لعامي 2019 و2020

30. ناقشت اللجنة مع الإدارة المسائل المتعلقة بالتقارير المالية في جميع الدورات التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي دورتها السابعة والخمسين، استعرضا البيانات المالية للويبو لعام 2019 ولاحظا أن الويبو شهدت فترة مالية ناجحة في عام 2019. ورحبت اللجنة بجميع عمليات الإفصاح الإضافية الواردة في البيانات المالية لعام 2019، بما في ذلك تلك التي أجريت في ضوء جائحة كوفيد-19. وأكدت الإدارة للجنة أن المنظمة كانت مستقرة ماليا ولم تشهد أي انخفاض في الإيرادات خلال عام 2019. وفي دورتها الستين، راجعت اللجنة والإدارة البيانات المالية للويبو لعام 2020 وسعدتا من ملاحظة أن الأداء المالي للويبو قد تحسن أكثر في عام 2020. وإجمالا، أكدت اللجنة أن جائحة كوفيد-19 لم تؤثر سلبا على الوضع المالي للويبو في عام 2020. وحصلت اللجنة على إعادة تأكيد من الإدارة بأنه لم يطرأ أي تغيير على سياسة الاستثمار ولم يكن هناك أي تأثير على الإدارة المالية للويبو.

31. وتساءلت اللجنة، في دورتها الحادية والستين، عن تقديرات استحقاقات الموظفين بعد التقاعد، والتي تتألف أساسا من التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ويقوم بإعداد هذه التقديرات خبير اكتواري مستقل. وتشتمل الافتراضات الاكتوارية، من بين جملة أمور، على معدل الخصم، ومعدل اتجاه التكاليف الطبية، وتدرجات العمر الخاصة بالمطالبات الطبية، ومعدلات التقاعد ومعدلات الوفيات. وكانت حساسية الالتزام الكلي بالنسبة للافتراضات عالية للغاية، على سبيل المثال، يمكن أن تؤثر الزيادات في الاتجاه المتوقع للتكاليف الطبية أو في معدل الخصم بشكل كبير على الالتزام الكلي. وأدى التغيير في بعض جوانب أساليب التقييم والافتراضات الأساسية للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إلى زيادة الالتزام بمبلغ 139.1 مليون فرنك سويسري. وبينما أُدرجت عمليات إفصاح مناسبة في الملاحظات، فإن اللجنة ترى أن هذا التغيير في تقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة كبير جدا. كما أعربت اللجنة عن قلقها إزاء المنهجيات المختلفة لحساب التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في مختلف الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة.

تحديثات السياسة المحاسبية

32. أُطلِعت اللجنة على تحديثات السياسة المحاسبية التي تصف التغيير في عتبات رسملة الممتلكات واعتبارات المحاسبة المتعلقة بمنتجات الويبو الجديدة، وهي خدمة WIPO Proof، وخدمة البحث عن الصور المتشابهة، وأداة WIPO Translate حسبما تتعلق بالمعيار 9 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن "الإيرادات المحققة من المعاملات التبادلية". ولاحظت اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين أن خصائص هذه المنتجات الجديدة لا تزال في حالة تغير مستمر وأنه سيتم تنقيح الاعتبارات المحاسبية المناسبة والانتهاء منها وفقا لذلك. وفيما يتعلق بالزيادة في عتبة الممتلكات، تم التأكيد للجنة عدم وجود زيادات تبعية في المخاطر بالنسبة للويبو. وأعربت اللجنة أيضا عن تقديرها للأساس المنطقي للزيادات في العتبة نظرا لأنها تستند إلى تحليل للتكلفة والفوائد.

دال. <u>إدارة المخاطر والضوابط الداخلية</u>

التقارير السنوية عن إدارة المخاطر – عاما 2019 و2020

33. أطلعت الإدارة اللجنة بشكل مستفيض على التطورات الحالية التي شهدتها الويبو في مجال إدارة المخاطر والضوابط الداخلية. وأعربت اللجنة عن تقديرها للخطوات الاستباقية التي اتخذتها الإدارة فيما يتعلق بإدماج أفضل ممارسات إدارة المخاطر في أنشطة الويبو.

34. واستعرضت اللجنة مع الإدارة، في دورتيها الثامنة والخمسين والستين، التقريرين السنويين لإدارة المخاطر لعامي 2019 و2020، على التوالي. ووصفت الإدارة الإنجازات الرئيسية التي تحققت في عام 2019 في مجالات إدارة المخاطر الستة. ولاحظت اللجنة زيادة تعزيز الضوابط الداخلية باستخدام تحليلات البيانات. ومن تقرير عام 2020، أعربت اللجنة عن سرورها لأن الويبو حصّلت في التقييم الذاتي على نتيجة "متقدم (المستوى 4)" فيما يخص "1" إطار وسياسة إدارة المخاطر المؤسسية؛ "2" الحوكمة والهيكل التنظيمي؛ "3" العمليات والتكامل؛ "4" الأنظمة والأدوات؛ و"راسخ (المستوى 3.5)" من حيث "5" القدرات المتعلقة بالمخاطر؛ و"راسخ (المستوى 3)" من حيث "6" ثقافة المخاطر. وفيما يتعلق بتقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2020/5، "إدارة المخاطر المؤسسية: النُهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة")، كان من دواعي سرور اللجنة بالمثل ملاحظة أن الويبو ستكون، بحلول 31 ديسمبر 2021، قد نفذت 14 من التوصيات غير الرسمية، وتعتزم حاليا تنفيذ توصية أخرى، وستنظر في إمكانية تنفيذ ثلاث توصيات غير رسمية أخرى ذات صلة بالويبو.

المخاطر العالمية

35. تضمن عرض الإدارة في الدورة الستين جزءا عن المخاطر العالمية التي نوقشت في الاجتماع الأخير لفرقة العمل المعنية بإدارة المخاطر على نطاق الأمم المتحدة، وكذلك في اجتماع فريق الويبو المعني بإدارة المخاطر. وقال المراقب المالي إن المدير العام أقر بوضوح، في اجتماع فريق إدارة المخاطر، وشدد على الحاجة الماسة إلى الحصافة المالية في عام 2021 وعند التخطيط للثنائية المقبلة. وأكد المراقب المالي للجنة وجود آليات قائمة للرصد وتدابير التخفيف من المخاطر.

الاستعراض التنظيمي للمخاطر المتعلقة بكوفيد-19

36. أعربت اللجنة عن تقديرها للعرض التفصيلي الذي قدمته الإدارة لنتائج الاستعراض التنظيمي للمخاطر المتعلقة بكوفيد-19. وحُددت تسعة مخاطر على المنظمة، وهي: "1" عدم مشاركة الدول الأعضاء بشكل كافٍ؛ "2" أنشطة خطة العمل معرضة للخطر بسبب قيود السفر؛ "3" انخفاض كبير في الدخل؛ "4" زيادة الهجمات الإلكترونية؛ "5" استمرارية العمل؛ "6" العمليات المصرفية أو انخفاض قيمة الاستثمارات؛ "7" إخفاق مقدمي الخدمة الرئيسيين؛ "8" القضايا المتعلقة بالصحة؛ "9" تأجيل المبادرات التحويلية. وأكدت الإدارة للجنة أن جميع المخاطر المحددة تدار بشكل جيد إلى حد كبير وأنه لا يوجد سبب رئيسي للقلق. وأعربت اللجنة عن رضاها عن عمليات إدارة المخاطر كما أوضحتها الإدارة.

بيان قابلية تحمل المخاطر

37. أبلغت اللجنة الإدارة في ثلاث دورات بالحاجة إلى تحديث بيان قابلية تحمل المخاطر، نظرا للظروف الناتجة عن جائحة كوفيد-19. كما أوصت اللجنة بتحديث بيان قابلية تحمل المخاطر بشكل دوري. ووافقت الإدارة على النقطة التي أثيرت. وأشارت الإدارة إلى أنه يجري النظر في استعراض بيان قابلية تحمل المخاطر دوريا كل خمس سنوات. وذكرت الإدارة في الدورة الحادية والستين أنها تعتزم تحديث بيان قابلية تحمل المخاطر في المنظمة في ضوء الخطة الاستراتيجية الجديدة المتوسطة الأجل، وتقديمه إلى الدورة الرابعة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2022.

38. وأُبلغت اللجنة بقرار الإدارة بإدراج مدير شعبة الرقابة الداخلية كمراقب في اجتماعات فريق إدارة المخاطر.

39. وفي ضوء العرض المتعلق بتحديث المخاطر في الدورة الحادية والستين، اقترحت اللجنة استعراض خارطة المخاطر بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية والبرامج والنتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء والبرامج. وأعربت اللجنة عن تقديرها للحصول على تأكيدات بأن المخاطر الكبيرة لن تضيع أوتُترك دون معالجة في مصفوفة المخاطر المحدثة الخاصة بها. كما اقترحت اللجنة وضع ضوابط للتخفيف من المخاطر المتعلقة باستحقاقات التقاعد، والتي تمثل التزاما كبيرا في البيانات المالية.

الأمن وضمان المعلومات

40. قُدمت للجنة إحاطة شاملة بشأن الأمن وضمان المعلومات من المسؤول الأمني الرئيسي. وأعجبت اللجنة بالإنجازات التي تحققت في تنفيذ استراتيجية ضمان المعلومات للفترة 2016-2021 وخطة الأمن الاستراتيجية، وكذلك الأنظمة والعمليات المعمول بها حاليا لضمان التحسينات المستمرة. وفي حين لاحظت اللجنة أن الإرهاب وخطر خرق البيانات لا يزالان يحتلان مرتبة عالية في خريطة الويبو لمستويات المخاطر، إلا أنها شعرت بالاطمئنان إلى أن هذه المخاطر وجميع المخاطر الأخرى تدار بشكل جيد وأن أمن المعلومات لم يتأثر. وأكد المسؤول الأمني الرئيسي أن أيا من المخاطر المحددة لم يتحقق حتى الآن. كما طمأن اللجنة بأنه يجري بالفعل اتخاذ خطوات للتصدي للمخاطر من خلال تنويع مقدمي الخدمات وتقييمات مخاطر مقدمي الخدمات. وطمأن اللجنة أيضا بشأن أمن نظام البريد الإلكتروني للويبو. وبشكل عام، شعرت اللجنة بالاطمئنان إلى أن أنظمة وعمليات الويبو محمية بشكل جيد، ولا سيما أثناء جائحة كوفيد-19.

إدارة الموارد البشرية

41. عقدت اللجنة جلستين، في دورتيها السابعة والخمسين والحادية والستين، مع المدير والمدير بالنيابة (على التوالي)، لإدارة الموارد البشرية. وفي الدورة السابعة والخمسين للجنة، أطلع المدير اللجنة على آخر المستجدات بشأن تقرير أداء الويبو 2019/2018 وأشار على وجه التحديد إلى التوازن بين الجنسين في القوى العاملة المتنوعة للويبو المستمدة من 121 دولة عضوا. وأشار المدير أيضا إلى الحاجة إلى امتلاك القوى العاملة للمهارات المناسبة للتعامل مع تزايد الرقمنة، والحاجة إلى تعيين موظفين يتمتعون بالمهارات اللغوية المناسبة للتعامل مع عبء العمل المتعلق بالبراءات من المنطقة الآسيوية. وفي الدورة الحادية والستين، أطلع المدير بالنيابة اللجنة على سياسات الموارد البشرية الرئيسية، والأنشطة والمبادرات الهامة الأخرى، وحالة الموظفين خلال جائحة كوفيد-19، والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي وكذلك التحرش الجنسي. وأحاطت اللجنة علما بالسياسات الرئيسية الجديدة بشأن ترتيبات العمل المرنة، والإجازة الوالدية، والمساواة بين الجنسين والسياسة المتعلقة باستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

42. وفيما يتعلق باستجابة الويبو للجائحة، لاحظت اللجنة أنه جرى تكييف استراتيجية الموارد البشرية للفترة 2017-2021 بما يناسب البيئة الحالية، ولا سيما فيما يتعلق بسياستين رئيسيتين بشأن إدارة الوقت وبرنامج المكافآت والتقدير. وشعرت اللجنة بالاطمئنان إلى أن أنظمة إدارة الموارد البشرية موجودة لرصد الدروس المستفادة من ترتيبات العمل عن بُعد الحالية للحفاظ على سرعة المنظمة في الاستجابة. كما جرى طمأنة اللجنة إلى أن أي تغيير دائم في بيئة العمل سيُنفذ بحذر ويُدار بشكل صحيح، وأنه تتم استشارة مجلس الموظفين بشأن العديد من مسائل الموارد البشرية لضمان النجاح في مواجهة الأزمة التي أحدثتها الجائحة.

43. واقترحت اللجنة أن تؤخذ في الاعتبار شواغل مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين عند صياغة سياسات الموارد البشرية للويبو. وفيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين وأيضا بشأن التحرش الجنسي، اقترحت اللجنة أنه ينبغي أن يوضح للموظفين والمشتكين أو الضحايا المحتملين إلى أين يتجهون في المنظمة ومن هم نقاط الاتصال الأولى واللاحقة. وينبغي النظر في قناة للتشاور والدعم غير الرسميين للموظفين قبل تقديم شكوى رسمية رسميا إلى شعبة الرقابة الداخلية. ويُعهد بهذه الوظيفة في بعض منظمات الأمم المتحدة إلى رئيس مكتب الأخلاقيات.

إدارة استمرارية الأعمال

44. أعربت اللجنة عن تقديرها لفعالية إدارة استمرارية الأعمال كما تم تنفيذها خلال جائحة كوفيد-19. وفيما يتعلق بنفس الموضوع، تود اللجنة أن ترى كيف سيتم تنفيذ خطط "العودة إلى المكتب".

المشتريات

45. قدمت مديرة شعبة المشتريات والسفر تحديثا إلى اللجنة بشأن المسائل المتعلقة بالمشتريات. وأعربت اللجنة عن سرورها لملاحظة الإنجازات الرئيسية منذ التحديث الأخير في عام 2016، وتحديدا إضفاء الطابع المهني على وظيفة المشتريات، وأتمتة الأنظمة، واستعراض إطار الحوكمة والإطار التنظيمي وتحديثهما، وتعزيز العمليات. واستفسرت اللجنة عن الحالات الممكنة التي تنطوي على مخاطر محتملة، مثل إجراءات الشراء غير المعيارية، والمفاوضات اللاحقة لتقديم العطاءات، والألفة المفرطة مع الموردين، وطلبت توضيحا بشأن قائمة جزاءات البائعين، والتفويض من الموظف الرفيع المستوى المسؤول عن المشتريات، وعملية التفويض الفرعي، وأعربت عن ارتياحها لأن الضوابط ذات الصلة بهذه الموضوعات موجودة في الويبو. كما أحاطت اللجنة علما بالمشاريع لعام 2020، وهي اختيار منصة جديدة للعطاءات الإلكترونية وتنفيذها، وتنفيذ طلب تقديم عروض مع التفاوض بشأن خدمات معقدة أو متخصصة، واستخدام السوق الرقمية.

هاء. تنفيذ توصيات الرقابة

46. استعرضت اللجنة مع شعبة الرقابة الداخلية في جميع الدورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير حالة تنفيذ توصيات الرقابة المقدمة من شعبة الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي واللجنة الاستشارية. وأحاطت اللجنة علما بالتحركات وعمليات الإغلاق، مع إيلاء اهتمام خاص للتوصيات ذات الأولوية العالية والتوصيات التي لا تزال معلقة منذ فترة طويلة. وكما اقترحت اللجنة، تمت دعوة بعض مديري البرامج لاستعراض التوصيات المعلقة التي تنتظر التنفيذ. وقد أثمر ذلك عن تحسين فهم مديري البرامج لحالة تنفيذ التوصيات بالإضافة إلى تحديد عدد من التوصيات التي يمكن إغلاقها، رهنا بالمراجعة النهائية الموحدة التي تجريها شعبة الرقابة الداخلية.

47. كما سألت اللجنة شعبة الرقابة الداخلية عن استمرار صلاحية وأهمية التوصيات القديمة ذات الأولوية العالية. وفي هذا الصدد، أعرب مساعد المدير العام السابق لقطاع الإدارة والتنظيم عن تقديره لمداخلة اللجنة وشجع شعبة الرقابة الداخلية على إعادة تقييم السياق الكامل للتوصيات المعلقة والتوصل إلى قرار إما بتنفيذ التوصيات بالكامل أو إغلاقها، إذا تقرر أنها لم تعد ذات صلة أو حلت محلها أحداث أو أنظمة جديدة. واستكشفت اللجنة أسباب التأخير في تنفيذ التوصيات. ولوحظ أن بعضها يعتمد على حدث آخر، مثل الموافقات الإضافية من كبار المديرين. وتشمل توصيات أخرى عمليات تعاون شاملة للقطاعات بين البرامج. وأشارت اللجنة إلى أن تعيد شعبة الرقابة الداخلية النظر في التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة لتحديد التوصيات التي تجاوزتها الأحداث وإغلاقها إن تبين أنها قديمة. واستفسرت اللجنة أيضا عن القضايا المنهجية التي يمكن تمييزها من طبيعة التوصيات المفتوحة.

48. واستفسرت اللجنة عن أي مواطن ضعف جوهرية في الأنظمة حيث بدا أن طبيعة التوصيات المعلقة لا تترتب عليها آثار من شأنها أن تؤثر تأثيرا جوهريا على البيانات المالية. واتفقت شعبة الرقابة الداخلية مع تقييم اللجنة الاستشارية بأنه لا توجد مخاطر كبيرة بشأن الحوكمة والضوابط الداخلية، ولكن هناك مجالات تعاني من فجوات تحتاج إلى تحسين. وأُجري ترتيب الأولويات للتأكيد على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات لتنفيذ التوصيات. وشجعت اللجنة شعبة الرقابة الداخلية على إعادة تقييم ما إذا كانت تركز عمليات التدقيق التي تجريها على المجالات عالية المخاطر.

واو. الأخلاقيات وأمين المظالم

مكتب الأخلاقيات

49. ناقشت اللجنة مع رئيسة مكتب الأخلاقيات السابقة التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات المقدم إلى لجنة الويبو للتنسيق (WO/CC/78/INF/2). وأحاطت اللجنة علما بالأنشطة الرئيسية، التي تشمل إذكاء وعي الموظفين وتدريبهم، وإسداء المشورة السرية إلى الموظفين، ووضع القواعد والمعايير وصياغة السياسات، وتنفيذ السياسات المخصصة لمكتب الأخلاقيات. وفيما يتعلق بالدراسة الاستقصائية التي أجريت حول الوعي بمبادئ الويبو الأخلاقية والالتزام بهذه المبادئ، اقترحت اللجنة الكشف في المستقبل عن جميع الأفراد المشمولين بالدراسة الاستقصائية في التقرير السنوي من أجل وضع نتائج الدراسة الاستقصائية في السياق المناسب.

50. واستعرضت اللجنة أيضا خطة العمل النهائية لمكتب الأخلاقيات لعام 2020، وأحاطت علما بالتحديث الشفوي الذي قدمته رئيسة مكتب الأخلاقيات بشأن تنفيذها خلال الدورات اللاحقة. ولاحظت اللجنة أن بعض الأنشطة قد ألغيت بسبب الجائحة. ولاحظت اللجنة أيضا أن خطة العمل السنوية لعام 2021 لم تكتمل، وبالتالي، لم يكن من الممكن عرضها خلال الدورة الستين، كما كان مقررا من قبل. كما كانت هناك تأخيرات في تصديق الموظفين على مدونة الأخلاقيات وفي وضع السياسة المتعلقة بالانتقام.

51. وأُبلغت اللجنة، في دورتها الستين، بتعيين رئيس مكتب الأخلاقيات المؤقت ليحل محل شاغلة الوظيفة، المقرر أن تتقاعد في 31 مارس 2021. وأبلغت رئيسة مكتب الأخلاقيات اللجنة بأنها ركزت على الانتقال لضمان منح رئيس مكتب الأخلاقيات المؤقت إمكانية الاطلاع على جميع الوثائق المهمة لتمكينه من أداء وظيفة الأخلاقيات.

52. والتقت اللجنة في دورتها الحادية والستين بالسيد ديفيد ميتشل، رئيس مكتب الأخلاقيات المؤقت، الذي شغل منصبه في 1 أبريل 2020، بعد تقاعد شاغلة الوظيفة السابقة. وسيستمر عقده حتى نهاية سبتمبر 2020، وفي ذلك الوقت سيكون قد تم تعيين مدير مكتب الأخلاقيات الجديد. وأقرت اللجنة، مع الشكر، بمشروع التقرير السنوي لعام 2020 الذي أعده مكتب الأخلاقيات والعرض المقدم ببرمجية باوربوينت والمستخدم في البرنامج التعريفي للقادمين الجدد. كما أبلغ رئيس مكتب الأخلاقيات المؤقت اللجنة بما تم إنجازه حتى الآن، مثل استعراض بيانات الإفصاح المالي وإعلان المصالح وأنشطة التدريب عبر الإنترنت. وأعربت اللجنة عن تمنياتها له بالتوفيق في الأشهر المتبقية، وعن أنها تتطلع إلى تولي رئيس مكتب الأخلاقيات الجديد مهامه.

أمين المظالم

53. قدم أمين المظالم تقرير أنشطته لعام 2019، والذي تضمن أيضا لمحة عامة عن السنوات من 2016 إلى 2019. وأعربت اللجنة عن ارتياحها لتصاعد الاتجاه نحو الإجراءات الوقائية، مقارنة بطلبات حل النزاعات المفتوحة والموحدة، ووافقت على أن هذا اتجاه مرغوب وتنبغي زيادة تعزيزه.

54. وأحاطت اللجنة علما بتوصيتين من التوصيات الأربع الشاملة اللتين تكررتا من العام الماضي. وأشارت إلى الدراسة المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين والحاجة إلى تكوين الكفاءات من أجل الحوار والتعاون الجماعي ودعم تدريب المديرين المتوسطين. وبالنظر إلى تعقيدات تنفيذ التوصيات، أقرت اللجنة بأن التوصيات ذات طبيعة استشارية ويمكن اعتبارها غير ملزمة، ولكنها مع ذلك مهمة لنمو المنظمة. وأعربت اللجنة عن أملها في إنشاء آلية رصد لضمان النظر في توصيات أمين المظالم وتنفيذها بشكل تام. وأوضحت اللجنة أن استعراض الأقران لوظيفة أمين المظالم في الويبو قد يكون مفيدا أيضا.

زاي. <u>مسائل أخرى</u>

إحاطة من مساعد المدير العام لقطاع الإدارة والمالية والتسيير

55. أطلع مساعد المدير العام لقطاع الإدارة والمالية والتسيير اللجنة على العمل الجاري في القطاع، ومن ضمنه التجهيزات لدورة لجنة البرنامج والميزانية القادمة. وأعربت اللجنة عن شكرها للإحاطة التي قدمها مساعد المدير العام.

إحاطة عن أثر جائحة كوفيد-19 واستجابة الويبو

56. أطلع المراقب المالي اللجنة، في دورتها التاسعة والخمسين، على أثر جائحة كوفيد-19 واستجابة الويبو. وأبدت اللجنة اطمئنانها إزاء شمولية عمليات تقييم المخاطر، ولا سيما تقييم أثر المخاطر المحددة واحتماليتها. وأعربت اللجنة عن ارتياحها لفعالية فريق إدارة المخاطر وأبدت سرورها لملاحظة أن المدير العام الجديد قد انخرط بشكل ممتاز بعد فترة وجيزة من انتخابه. وأحاطت اللجنة علما بالمستوى العالي من النضج لنظام إدارة المخاطر في الويبو، وهو جزء لا يتجزأ من عمليات إدارتها ولا يعتبر ممارسة منفصلة. ولهذا السبب، تمكنت الويبو من التصدي بشكل مناسب للمخاطر المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وأعربت اللجنة عن رضاها عن تدابير التخفيف ووتيرة رصد المخاطر ومشاركة خط الدفاع الأول.

إحاطة بشأن توقعات/تنبؤات النتائج المالية للويبو

57. دعت اللجنة كبير الخبراء الاقتصاديين لحضور دورتها التاسعة والخمسين لتقديم إحاطة عن كيفية إجراء التنبؤات في الويبو، ولا سيما التنبؤ بالإيرادات، بالنظر إلى حالة الجائحة. ووصف كبير الخبراء الاقتصاديين نموذج التنبؤ التقني الذي يعتمد على مزيج من الاتجاهات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل على أساس البيانات التاريخية. وأُبلغت اللجنة بأنه من أجل التحقق من دقة التوقعات، أُجري استعراض بأثر رجعي وقورنت التوقعات بالأحداث الفعلية اللاحقة. ونتيجة لجائحة كوفيد-19، تم تعليق التنبؤ بسبب ارتفاع مستوى عدم اليقين. وبدلا من ذلك، تم اللجوء إلى التتبع والرصد عن كثب، ولم تُستأنف التنبؤات إلا في أكتوبر 2020. وبسبب عدم اليقين الذي ما زال سائدا، أعرب عن أمله في التغلب على الأزمة الناجمة عن هذا الجائحة عما قريب. وأشار إلى أن من المعقول توقع نمو نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

تقارير استثمارات الويبو

58. بناء على طلب الدول الأعضاء، قدمت الإدارة إلى اللجنة في كل دورة من دوراتها تقارير أداء الاستثمار الشهرية وتقارير مراقبة الاستثمار الشهرية، التي أعدها مستشارو الاستثمار والمتعهد، على التوالي. وتود اللجنة أن توضح أن دورها يقتصر على نقل المعلومات الواردة في تقرير أداء الاستثمار وتقرير مراقبة الاستثمار ولا تقدم أي ضمانات في هذا الصدد.

59. وبناء على الاستعراضات الدورية للتقارير من أبريل 2020 وحتى مايو 2021، أكدت اللجنة أن المعلومات المقدمة خلال الفترة المشمولة بتقرير اللجنة الاستشارية أظهرت أن جميع الأدوات المدرجة في حافظة استثمارات الويبو حققت النتائج المتوقعة منها فقا لمؤشر سوق الاستثمار، وتمت إدارتها وفقا لاستراتيجية الاستثمار المعلنة. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد اللجنة أن المتعهد لم يبلغ عن أية

خروقات، سواء كانت نشطة أو سلبية، ولا عن أية استثناءات مبررة. ومع ذلك، أكدت اللجنة في دورتها الثامنة والخمسين أن المتعهد أبلغ عن بعض الاستثناءات المبررة، وإن كانت طفيفة، في يوليو 2020.

60. وفي دورتها الستين، تسلّمت اللجنة تأكيداً من الإدارة بأن الويبو لم تقم بأي تغييرات في سياسة الاستثمار منذ بداية جائحة كوفيد-19. وكانت اللجنة قد وجهت استفسارا إلى الإدارة بشأن هذا الموضوع في دورتها السادسة والخمسين (WO/IAOC/56/2).

توصيات وحدة التفتيش المشتركة

61. استعرضت اللجنة حالة تنفيذ 38 توصية صادرة عن وحدة التفتيش المشتركة وموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة. وتتعلق هذه التوصيات بما عدده 11 من تقارير لوحدة التفتيش المشتركة (خمسة بتاريخ 2019، واثنان بتاريخ 2018، وثلاثة بتاريخ 2016 وواحد بتاريخ 2012). وحتى نهاية مايو 2020، أُبلغ عن 21 (أو 55 في المائة) من التوصيات البالغ عددها 38 بأنها "منفذة"، و10 (أو 27 في المائة) "قيد التنفيذ"، واثنتين (أو 5 في المائة) "لم تبدأ" و5 (أو 13 في المائة) لم يُبلغ عن حالتها لأنها إما قيد النظر أو ليست ذات صلة بالويبو. وعلاوة على ذلك، من بين التوصيات البالغ عددها 38، أحاطت اللجنة علما بالتغيير في حالة تنفيذ ست توصيات (انتقلت أربع توصيات من "قيد التنفيذ" إلى "منفذة"، وانتقلت توصية واحدة من "لم تبدأ" إلى "قيد التنفيذ"، وانتقلت توصية أخرى من "لم تبدأ" إلى "منفذة"). ولاحظت اللجنة أن حالة تنفيذ ثماني توصيات من أصل 38 توصية تحتاج إلى مزيد من الإيضاح من الإدارة. وستلتمس الأمانة مدخلات خاصة بهذه التوصيات في الوقت المناسب.

التعديلات المقترحة على اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

62. تستعرض الدول الأعضاء كل ثلاث سنوات على الأقل دور ومسؤوليات وعمل وعضوية اللجنة الاستشارية. ونظرا لموافقة الجمعية العامة للويبو على آخر استعراض في أكتوبر 2018 (الوثيقة WO/PBC/28/3)، يحل موعد إجراء الاستعراض التالي في عام 2021. وقد بدأت اللجنة في دورتها الستين استعراضها من خلال مراعاة نتائج تقييماتها الذاتية السنوية، وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة، (JIU/REP/2019/6، "استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة")، وأي توصيات ذات صلة بتقييم الجودة الخارجي الذي اختُتم مؤخرا لوظيفة التدقيق الداخلي. وتقرر في الدورة الحادية والستين للجنة إرجاء مناقشة التنقيحات إلى تاريخ لاحق. كما أخذ قرار اللجنة في الاعتبار الوقت اللازم لإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء ومع مكتب المستشار القانوني.

63. واجتمعت اللجنة في دورتها الحادية والستين مع الأمين السابق لهيئة الاختيار الذي ساعد هيئتي اختيار سابقتين في عملية اختيار أعضاء جدد للجنة الاستشارية. وقدم الأمين السابق وثيقة مقترحة قائمة بذاتها ومستقلة تصف "إجراء اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية التابعة للويبو" لإرفاقها بالنظام المالي ولائحته كمرفق رابع جديد. ونوقشت الأحكام المحددة وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التغييرات المقترحة. وأشار الأمين السابق إلى أنه، في حالة موافقة الدول الأعضاء على الوثيقة فإنها ستحل محل الوثيقة WO/GA/39/13، التي تعتبر قديمة ولم تعد مناسبة للغرض.

رابعا. الملاحظات الختامية

64. تود اللجنة الاستشارية أن تعرب عن تقديرها للمدير العام السابق والمدير العام الحالي، ومساعد المدير العام السابق لقطاع الإدارة والتنظيم وكذلك مساعد المدير العام الحالي لقطاع الإدارة والمالية والتسيير، والمراقب المالي، ومديري شعبة الرقابة الداخلية وإدارة الموارد البشرية وشعبة المشتريات والسفر وشعبة الشؤون المالية، ورئيسة مكتب الأخلاقيات السابقة ورئيس مكتب الأخلاقيات المؤقت، والمسؤول الأمني الرئيسي، وكبير الخبراء الاقتصاديين، وأمين المظالم، ومديري البرامج، وكذلك المدقق الخارجي، لتوافرهم ووضوحهم وانفتاحهم في تفاعلهم المنتظم مع اللجنة، وللمعلومات المقدمة.

[نهاية الوثيقة]